«فيتش» الدولية تبقي على تصنيفها الائتماني لتركيا

ذكرت الوكالة في بيان صادر عنها أنها تتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي عام 2021، بمعدل 5.4 %. وأيدت وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني، تصنيفها لتركيا عن الدرجة «بي بي سالب»، مع تحويل نظرتها المستقبلية للاقتصاد التركي من «مستقرة» إلى «سلبية».

وقال البيان إن «نفاد احتياطيات النقد الأجنبي، وضعف السياسة النقدية، وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية، وارتفاع عجز الحساب الجاري الناجم جزئياً عن الحوافز الائتمانية القوية ، زاد من مخاطر التمويل الخارجي». وأضاف البيان موضحاً أن «التصنيف الائتماني لتركيا، مدعوم بمؤشرات أن الديون العامة والأسرية عند مستويات معتدلة، واقتصاد كبير ومتنوع يمتلك قطاعًا خاصًا نابضًا بالحياة، وسهولة العمل.

ارتفاع «النفط الخام» مع اقتراب عاصفتين من خليج المكسيك

ارتفعت أسعار النفط الخام، امس الاثنين، مع اقتراب عاصفتين من خليج المكسيك، ليتوقف أكثر من نصف إنتاج النفط هناك، ووسط تفاؤل حيال فيروس كورونا بعدما سمحت إدارة الغذاء والدواء الأميركية باستخدام بلازما الدم من مرضى متعافين كخيار علاجي.

وصعدت العقود الآجلة لبرنت 28 سنتا بما يعادل 0.62 %، إلى 45.2 دولار للبرميل خلال التعاملات، وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 30 سنتا أو 0.71 % أيضا إلى 42.6 دولار للبرميل.

والأحد، هب الإعصار ماركو والعاصفة المدارية لورا على الكاريبي وخليج المكسيك، مما اضطر شركات الطاقة لسحب العمال من المنصات البحرية ووقف إنتاج النفط.

وأوقف المنتجون 58 % من إنتاج النفط البحري في خليج المكسيك، و45 % من إمدادات الغاز الطبيعي يوم الأحد. وتسهم المنطقة بنسبة 17 % من إجمالي إنتاج النفط الأميركي، و5 % من إنتاج الغاز الطبيعي. وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق لدى أواندا في نيويورك: «أسعار الخام ارتفعت لأن المتاعب المزدوجة في الأطلسي قد تفضي إلى تعطيلات ضخمة لعمليات النفط في خليج المكسيك. لكن من المرجح أن تكون مكاسب النفط خافتة لأن عدم التيقن المتعلق بالفيروس مازال يلقي بظلاله على توقعات الطلب على الخام».

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة وسط تباين التداولات

ارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الاثنين بنحو جماعي. وصعد مؤشر السوق الأول 1.69 %، وارتفع العام 1.38 في المئة، كما زاد المؤشران رئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.65 %، و0.49 % عن مستواها أمس الأحد.

وتباينت التداولات، إذ سجلت السيولة 37.8 مليون دينار، مقابل 29.7 مليون دينار بالأمس، وبلغت الكميات 175.3 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 196.9 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وكانت شركة بورصة الكويت أعلنت أمس الاول ارتفاع أرباحها خلال النصف الأول من 2020 بنسبة 46.5 % إلى 5.63 مليون دينار، مقابل 3.85 مليون دينار بذات الفترة من 2019.

وتصدر سهم فنادق القائمة الخضراء بـ9.99 %، بينما جاء عقار على رأس التراجعات بـ8.13 %. وتقدم سهم شمال الزور المرتفع 7.57 % نشاط التداول على كافة المستويات بحجم بلغ 33.09 مليون سهم، وسيولة بقيمة 10.28 مليون دينار.

تماشياً مع الهبوط الحاد في أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا

«البترول الوطنية» تعتزم تخفيض المصروفات الرأسمالية للخطة الخمسية

تعتزم مؤسسة البترول الوطنية وشركاتها التابعة لتخفيض المصروفات الرأسمالية للخطة الخمسية، تماشياً مع الهبوط الحاد في أسعار النفط وانتشار جائحة فيروس كورونا. ويأتي ذلك ضمن مبادرات عدة من المقرر أن تتبناها المؤسسة وكذلك شركاتها التابعه خلال الفترة المقبلة.

وتستهدف أبرز مبادرات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة إعادة تقييم مشاريع الحفر وتخفيض تكلفتها الإجمالية، إضافة إلى تأجيل بعض مشاريع الاستكشاف.

كما تشمل المبادرات تأجيل بعض المشاريع غير الرئيسية التي لم يتم توقيع عقودها، وتخفيض نطاق العمل لبعض المشاريع الحيوية المتوقع التقدم بها، وإعادة جدولة بعضها، مع خفض مخصصات الاستحواذ على أصول جديدة.

علاوة على ذلك سيتم التعاون والتنسيق الكبيرين بين المؤسسة وشركاتها التابعة في مراجعة المصروفات الرأسمالية للخطة الخمسية، أديا إلى إعادة الشركات لتقييم مشاريعها الرأسمالية وترتيب أولويات المشاريع لديها، ما نتج عنه تخفيض يزيد على 25 في المئة من حجم الخطة الخمسية السابقة.

ولفتت مصادر مطلعة إلى حرص المؤسسة وشركاتها، في الوقت نفسه، على عدم تأثر استمرارية أعمال القطاع النفطي والحرص على سلامة العاملين وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة رغم التخفيضات، لافتة إلى ما قامت به المؤسسة وشركاتها التابعة من جهود لتخفيض مصروفاتها التشغيلية للعام الحالي، بتقليصها بنحو 20 في المئة من الموازنة الأولية المعتمدة.

وأوضحت المصادر أن الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ مطلع العام الحالي وتراجع الطلب نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا والتباين الذي شهدته الأسواق بين العرض والطلب قبل اتفاق «أوبك +» الأخير، دعا الكثير من الشركات النفطية العالمية والوطنية إلى مراجعة التزاماتها المالية، سواءً الرأسمالية أو التشغيلية، ووضع الإجراءات الضرورية لضبط وتخفيض التكاليف والمحافظة على توازن تدفقاتها النقدية، ومواجهة احتمالية استمرار تهاوي الأسعار مع استمرار الرؤية الضبابية للنمو الاقتصادي العالمي، إذ وصلت نسبة التخفيضات التي أعلنتها مجموعة من شركات النفط الكبرى إلى ما يزيد على 20 في المئة من خطط إنفاقها الأولية خلال العام الحالي.

وكانت مؤسسة البترول الوطنية وشركاتها التابعة قد تبنت نهج جديد علاوة على استحداث مبادرات عديدة بهدف تقنين مصروفاتها، كما وضعت خطط لتحسين عوائد الموارد النفطية، وطالبت القطاعات والجهات الأخرى بالدولة بالاستفادة من إجراءات القطاع النفطي واتباع نهجه، سعياً لمعالجة الوضع المالي الحرج للدولة.

«أسواق المال» تجدد موافقتها لتأسيس شركة أنشطة أوراق مالية

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية، امس الاثنين، القرار رقم 76 لسنة 2020 بشأن تجديد الموافقة المبدئية لـ6 أشهر لاستكمال إجراءات تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للبيانات المذكورة في القرار رقم (05) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/01/19 بشأن تعديل القرار رقم (31) لسنة 2016 لهيئة أسواق المال.

وبناءً على طلب الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ بشأن تجديد الموافقة المبدئية الصادرة عن هيئة أسواق المال لمدة مماثلة، وبناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (21) لسنة 2020 المنعقد بتاريخ 2020/08/12.

وحسب بيان الهيئة سوف تأسس الشركة وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، بعد صدور موافقة الهيئة على التأسيس في 19 يناير 2017.

وطبقاً للمادة الثانية للقرار تبدأ هذه الموافقة من تاريخ 10 أبريل 2020، وتنتهي في 8 أكتوبر المقبل، لاستكمال الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركة التي ستزاول أنشطة الأوراق المالية محل الترخيص ولاستيفاء المعايير التي تحددها الهيئة.

وعلى الشركة المشار إليها في هذا القرار الالتزام بالأحكام الانتقالية الواردة في الملحق رقم (3) للقرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 و تعديلاته، إضافة إلى القرار رقم (31) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/04/13 بشأن الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وكتاب هيئة أسواق المال إشارة (002539/ر.هـ/2016/3/1) الصادر بتاريخ 2016/04/14.

وتضمن القرار أنه على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ 10 أبريل السابق، وأن ينشر في الجريدة الرسمية.

«أولاد علي الغانم» ترفع حصتها في «أعيان للإجارة» عند 13.6 بالمئة

ارتفعت حصة شركة أولاد علي الغانم للتجارة العامة والمقاولات في شركة أعيان للإجارة والاستثمار بنحو 3.58%، وفق البيانات المعلنة لبورصة الكويت. وخلال تداولات أمس، رفعت شركة أولاد علي الغانم حصتها في أعيان للإجارة إلى 13.64%، مقارنة بحصتها السابقة البالغة 10.06%. يشار إلى أن بورصة الكويت أعلنت إتمام تنفيذ صفقة خاصة على شركة أعيان بعدد 29.11 مليون سهم، وبلغ متوسط سعر السهم في الصفقة 0.0448 دينار، بإجمالي 1.30 مليون دينار.

وحسب بيانات البورصة، يبلغ رأسمال أعيان 81.40 مليون دينار، موزعاً على 814.04 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

يُشار إلى أن بيت التمويل الكويتي ومجموعته يستحوذون على 18.66% في أعيان، فيما تمتلك شركة أولاد علي الغانم للتجارة العامة والمقاولات 13.63% في أعيان، وتتبعها مجموعة الشيخة موضي سالم الصباح – شركة المليح العقارية – بنسبة 7.97%. وكانت خسائر أعيان بالنصف الأول من 2020 ارتفعت بنسبة 51% عند 4.07 مليون دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2019 بقيمة 2.69 مليون دينار.

أسعار الذهب تتجاوز الخسائر.. وتصعد فوق مستوى 1954 دولاراً

عادت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الاثنين لتسجيل مكاسب رغم تحسن الشهية للمخاطرة بعد أن وافقت هيئة الدواء الأميركية على استخدام بلازما الدم للمتعافين من مرض كوفيد-19 كخيار علاجي، في حين ارتفع الدولار.

وخلال التعاملات مال السعر الفوري للذهب لتسجيل ارتفاعات طفيفة 0.4% إلى 1953 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن سجل أدنى مستوى في أسبوع عند 1910.99 دولار يوم الجمعة. فيما نزلت عقود الذهب الأميركية الآجلة 0.2% إلى 1942.60 دولار. وقال ستيفن إينس، كبير استراتيجيي السوق في أكسي كورب للخدمات المالية: «الأنباء الإيجابية المتعلقة بالفيروس تضغط بعض الشيء على المعنويات في الوقت الحالي، إذ ساعدت الأسهم والأصول الأخرى ستترك بصمتها في العالم وتتسبب بأعلى مستويات ركود منذ نحو 100 عام، بجانب تسببها بتباطؤ الانتعاش الاقتصادي بمستويات أعلى من تلك المتوقعة سابقاً.

وذكر في شأن الاقتصاد العربي أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد السعودي في العام 2020 بنسبة 6.8%، على أن يعود للانتعاش مجدداً في العام 2021 بنسبة 3.1%، في وقت وصفها وزير المالية السعودي محمد الجدعان ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور أحمد الخليفي توقعات صندوق النقد بأنها «متشائمة».

الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م)
Orient Holding Company (K.S.C.C)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

يتشرف مجلس إدارة الشركة الشرقية القابضة (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 ، والمزمع عقده في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/09/08 ، في مقر الشركة الكائن في مدينة الكويت – منطقة القبلة – شارع فهد السالم – برج أوتاد – الدور ١٤ للنظر في البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الشرقية القابضة الكائن في برج اوتاد ، شارع فهد السالم ، الدور 14 ، هاتف 22493361 – 22493360 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة (من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الرابعة عصراً).

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة
الشركة الشرقية القابضة
(ش.م.ك.م)

www.orient.com.kw

«النقد الدولي»: تدابير الاقتصاد السعودي فاعلة وتحفز النمو

توقع مسؤول رفيع في صندوق النقد الدولي انتعاشاً تدريجياً للاقتصاد السعودي في النصف الثاني من العام 2020. لافتاً إلى أن ذلك لا يخلو من وجود تحديات ماثلة في ظروف «عدم اليقين» التي يمر بها الاقتصاد العالمي وترتكز على استمرار دعم الرعاية الصحية، وتحفيز القطاع الخاص، وتوليد الوظائف.

وقال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السعودية تيم كالين، إن أحدث توقعات صندوق النقد الدولي في تنبؤات الاقتصاد العالمي في يونيو 2020 أشارت إلى أن الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة 4.9% هذا العام وينمو بنسبة 5.4% في عام 2021. فيما لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية.

وعن تقييمه للوضع السعودي بشكل خاص بعد العودة الكاملة للأنشطة الاقتصادية والتجارية في المرحلة الحالية، أفاد كالين: «نتوقع انتعاشاً تدريجياً للاقتصاد في النصف الثاني من العام مع انتهاء عمليات الإغلاق»، مضيفاً: «ستعمل بعض القطاعات بشكل أفضل من غيرها، وستعتمد قوة التعافي على استعادة الناس الثقة في القيام بالنشاط الاقتصادي واليقظة المستمرة بشأن الفيروس للتأكد من احتواء الحالات الجديدة بشكل جيد».

وعن تقييمه لحزمة الإجراءات التي اتخذتها السعودية من حيث السياسات المالية لمواجهة آثار «كورونا» وأثرها في تعزيز اقتصادها وقوتها المالية، أوضح كالين: «وضعت المملكة حزمة قوية من تدابير الدعم للاقتصاد، ساعدت بلا شك في تخفيف التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا».

ومع ذلك، أوضح رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السعودية، أن هناك تحديات ربما ستواجهها المملكة في المرحلة المقبلة على المدى القصير والطويل، مبيناً أنه على المدى القصير يتمثل التحدي في مواصلة دعم الاقتصاد وقطاع الرعاية الصحية مع استمرار المعركة ضد فيروس كورونا، ولكن بطريقة مستهدفة.

وعلى المدى الطويل، يتمثل التحدي الثاني في وجه السعودية، وفق كالين، في الحصول على نمو يقوده القطاع الخاص، ويخلق فرص عمل للسعوديين، تساند الحكومة السعودية في أن تكون قادرة بعد الآن على دفع نمو أقوى من خلال إنفاقها الخاص نظراً لأنه من المرجح أن تظل أسعار النفط أقل مما كانت عليه في الماضي.

واستطرد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى السعودية بالقول: «إن المملكة ستحتاج إلى النظر في مزيد من الإجراءات لتشجيع شركات القطاع الخاص على الاستثمار وتوظيف السعوديين والنمو».

وكان صندوق النقد الدولي قال، في أحدث توقعاته للاقتصاد العالمي بعد أزمة «كورونا»، إن الجائحة